

Distr.: General
6 August 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم أنه من المقرر أن يجري مجلس الأمن، برئاسة جمهورية بولندا، مناقشة وزارية حول موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط" يوم الثلاثاء ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩. وبغية المساعدة في توجيه المناقشة خلال هذا الحدث، أعدت بولندا المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين".

(توقيع) يوانا فرونييتسكا
السفيرة



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة التي سيعقدها مجلس الأمن حول موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط" ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩

مقدمة

لقد أسهمت منطقة الشرق الأوسط على مدى قرون في تشكيل تاريخنا المشترك وحضارتنا المشتركة. وفي ظل مراعاة ما لدى هذه المنطقة من رأس مال بشري، ولا سيما أجيالها الشابة وتطلعاتها، من المهم للغاية معالجة التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن فيها. فقد أدى تزامن الانقسامات العرقية والدينية والإيديولوجية إلى تصاعد التوترات السياسية التي تحولت إلى نزاعات مسلحة وأنشطة إرهابية مفتوحة. وتقترح بولندا أن يعقد مجلس الأمن مناقشة حول موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط"، وذلك في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩. والهدف من هذه المناقشة هو التفكير في سبل تخفيف حدة التوترات الناجمة عن التطورات الأخيرة في الخليج الفارسي وأحداث أخرى، والمساهمة بشكل بنّاء في حل النزاع الدائر في المنطقة.

معلومات أساسية

ما فتئت التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تشكّل محور اهتمام المجتمع الدولي طوال عقود من الزمن. وتتجاوز تداعياتها حدود البلدان المتضررة على نحو يقوّض السلام والأمن في المنطقة. وبالنظر إلى الطابع المعقد للنزاعات الحديثة والعدد الكبير من الجهات الفاعلة المشاركة فيها، فقد ثبت أن إيجاد حل سياسي لها هو أمر في غاية الصعوبة.

ونتيجة للنزاعات المتواصلة، نشهد حالياً عدداً من الأزمات الإنسانية في المنطقة. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات الإنسانية إلا من خلال التعاون الدولي ووفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والتوصل إلى قرارات سياسية تجمع بين عمليات المصالحة المجدية وإصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية حقيقية هو السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام دائم.

أهداف المناقشة

ما زال إبراز أهمية إجراء مناقشة بشأن تحقيق استقرار شامل في الشرق الأوسط وإيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تشهدها المنطقة من أشد الأهداف إلحاحاً لضمان السلام والأمن الدوليين. ومن المهم النظر في التحديات التي تواجهها بلدان الشرق الأوسط من منظور أفقي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. ولكي يتحقق كل ذلك، من مصلحة المجتمع الدولي أن يشدد على الدور القيادي للأمم المتحدة، بما في ذلك دور مجلس الأمن، في المفاوضات وعمليات السلام في الشرق الأوسط.

والهدف الرئيسي من هذه المناقشة يتمثل في التباحث بشأن التدابير العملية لمواجهة التحديات الماثلة مع التركيز على ما يلي:

- أهمية احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالنزاعات الدائرة ومكافحة الإرهاب.

من الأهمية بمكان تأكيد الآثار السلبية للنزاعات الدائرة في المنطقة على المجتمعات الأوسع نطاقاً المتضررة من أعمال العنف الناجمة عنها. وأولويتنا القصوى تكمن في إتاحة إمكانية وصول المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الأقليات الدينية، إلى المساعدة الإنسانية على نحو كامل وآمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق حيث كان لا امتداد رقعة الحرب إلى المناطق الحضرية وطأة شديدة عليهم. ومن المهم أيضاً مواصلة تعزيز حماية حقوق الإنسان للمحتجزين والمحكوم عليهم.

- التأكيد على أن احتمال نشوب أي نزاع مسلح من شأنه أن يهدد استقرار المنطقة/أجهزة الدولة ويتسبب في تدفقات اللاجئين/المهاجرين.

يجب التعامل مع استعادة السلم الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي على أنهما شرط لا غنى عنه لضمان الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وفي حين دارت مناقشات كثيرة بشأن الإصلاحات الهيكلية اللازمة، ظل الالتزام الموحد بالعمل محدوداً. وتعد مباشرة الأعمال الحرة من الحلول الأساسية لمعالجة القضايا الاجتماعية. فالتوزيع غير المتكافئ للثروة يؤدي إلى نشوء مظاهر التفاوت الاجتماعي ويُحدث خللاً في الاقتصادات. وينبغي حماية أضعف الفئات، وهي النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الأقليات الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم كل من تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية بطريقة عادلة في استعادة الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع، فضلاً عن منع عودة ظهور التشدد وتجدد النزاع.

- ضمان مستوى مناسب من التعليم في مناطق النزاع وما بعد النزاع من أجل توفير فرص اجتماعية واقتصادية أفضل لمجتمعاتها.

نتيجة النزاعات الدائرة في المنطقة، حُرِمَ جيل من الأطفال، ولا سيما الفتيات، من فرصة التعلم وتطوير ما يلزمهم من مهارات ليصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع. وعدم استفادتهم من الدورين التعليمي والتواصلية اللذين تؤديهما المدرسة في حياة الأطفال يجد من الفرص المتاحة لهم لإيجاد عمل وقد يؤدي إلى تغذية نزعة التشدد لديهم.

- تأكيد ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي لتكريس الهويات.

لقد تأثر الشرق الأوسط بصفة خاصة من الأضرار التي لحقت بمواقعه التاريخية من جراء النزاعات. ويعد الالتزام بحماية الثقافة الغنية والمتعددة الأوجه في المنطقة شرطاً هاماً للتعيش السلمي. وتساعد الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي على إقامة حوار مشترك بين الأديان والثقافات يشكل منبراً حيوياً للمصالحة.

- مناقشة سبل مواجهة التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها، والنظم التقليدية المتطورة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

من الضروري تحسين الامتثال لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وضمان زيادة الانضمام إلى هذه الاتفاقية على الصعيد العالمي واتخاذ المزيد من التدابير العالمية في مجال مكافحة الإرهاب باللجوء إلى الأدوات الدولية القائمة. وأجواء انعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة تؤثر على المناقشة المتعلقة بالسياسة الأمنية. ولا بد من إنشاء آليات فعالة لتسوية النزاعات الإقليمية ووضع تدابير لبناء الثقة تهدف إلى بناء الثقة والحفاظ عليها في مختلف مراحل النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن نستفيد من الخبرات وأفضل الممارسات التي تتيحها المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الأسئلة التي يتعين النظر فيها

- ما هي الأسباب الجذرية للتوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتي تهدد السلم الإقليمي والدولي وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تعالجها؟
- كيف يمكن تعزيز تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط وتوسيع نطاقها وماذا ينبغي أن يكون دور مجلس الأمن وغيره من الجهات الفاعلة من خارج المنطقة؟
- ما هو السبيل لتفادي انتشار المظالم الاجتماعية والاقتصادية وكيف يمكن إطلاق الطاقات الكامنة لتنمية الشرق الأوسط في مجالات المياه والموارد الطبيعية وأنظمة العمالة والزراعة وجودة المؤسسات؟ وكيف يمكن التصدي بفعالية للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ، التي توجب التوترات المحلية ومن ثم تشكل خطراً أمنياً؟ وكيف يمكن ضمان مشاركة المرأة على أكمل وجه في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية واستفادتها من الموارد على قدم المساواة مع الرجل؟ وما هي الجوانب العملية للسياسات الإنمائية والتعاون التقني التي يمكن النظر فيها لتعزيز الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط وإيجاد حلول لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة؟
- ما هي الطريقة المناسبة لمعالجة الشواغل إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في المنطقة؟ وكيف يمكن ضمان مساءلة الأشخاص والدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول عن انتهاك القواعد المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وقواعد القانون الدولي؟ وما الذي ينبغي عمله لتعزيز الأمن البحري وأمن الطيران في الشرق الأوسط؟
- ما هي التدابير العملية التي يمكن أن تطبق من أجل التصدي لمختلف جوانب الأنشطة الإرهابية الحالية في المنطقة، بما في ذلك الملاذات الآمنة والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والشبكات المالية والدعاية؟
- كيف يمكن التصدي للتهديدات الإلكترونية، بما في ذلك الأخطار التي تهدد الهياكل الأساسية للطاقة، من حيث تعزيز الآليات التعاونية لمنع ومواجهة الحوادث الإلكترونية الخطيرة في الشرق الأوسط؟

- ما هي السبل المتاحة لحشد مزيد من الدعم للأمم المتحدة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة في المناطق الخارجة من النزاعات وفي تلك التي لا تزال متضررة من النزاعات المسلحة، وكيف يمكن التنسيق بين التدابير الجماعية والجهود الفردية التي تبذلها الدول الأعضاء؟
-